

المشاركة السياسية والدستور المغربي

أ.م.د. سراب جبار خورشيد*

المخلص

تکمن الاشکالية السياسية المركزية في المغرب منذ الحصول على الاستقلال عام ١٩٥٦ في التوفيق بين واقع الملكية الحاكمة وتحقيق الديمقراطية ، اذ ان التلازم بينهما يكتسي بعدا تنازعيا ، وظل بالنتيجة السمة المهيمنة على المشهد السياسي في المغرب حتى بعد تعيين ما سمي ب (حكومة التناوب) عام ١٩٨٨ من اجل التصالح مع المكونات الاساسية في المعارضة الحزبية المغربية.

*. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

Email: Sarab_jabar@yahoo.co.uk

Dr.sarab jabbar khorsheed

Abstract:

It is the central political dilemma in Morocco since getting the ١٩٥٦ independence to reconcile the reality of the ruling monarchy and democracy, as the correlation between them is of Tnazeia dimension, and has been the result dominant feature of the political landscape in Morocco even after the appointment of the so-called (rotation Government) in ١٩٨٨ in order to come to terms with the basic components of the Moroccan opposition party.

المقدمة

ظهرت المقومات الاولى لفكرة (دولة القانون) على شكل بعض المطالب مع مقاومة الاستعمار، ولم يكن أحد من الأطراف يحمل مشروعاً متكاملاً لهذه الدولة، وهو ما جعلها غير قابلة التحقيق بعد حصول المغرب على الاستقلال، لأنها كانت مجرد شعار فقط.

وحتى الحركة الوطنية لم تتضح عندها الرؤى إلا بعد حصول المغرب على الاستقلال حيث حددت آنذاك أهدافها في "بناء دعائم الدولة واستكمال الوحدة الترابية والمؤسسات الديمقراطية.."، وسيطور ذلك عند طرح قضية وضع الدستور، إذ انشقت فعاليات الحركة الوطنية بين من يطالب بوضع مجلس تأسيسي منتخب ومكلف بوضع الدستور للبلاد. ولعل الدارس للتطورات الدستورية في المغرب منذ عام ١٩٦٢ وإلى عام ١٩٩٢، يلاحظ أن هناك شبه كبير بين الدساتير المغربية وبعض الدساتير الفرنسية خاصة دستور الجمهورية الخامسة، لكن ذلك لم يؤد إلى النتائج نفسها، إذ بقيت التجربة الدستورية المغربية متميزة بخصوصيات أعطتها طابعاً خاصاً، ذلك أن الفصل التاسع عشر من دستور عام ١٩٩٢، والذي لم يطرأ عليه أي تغيير، لم يكن فصلاً شكلياً يزين الدستور، بل مكن الملك من "الحصانة المطلقة لظواهره وخوله هيكله الحقل الديني، وقام بتعزيده في حل أي إشكال دستوري أو سد فراغ تشريعي. ومع مطلع السبعينيات ظهر في الخطاب السياسي للمعارضة عبارة "دولة القانون" في سياق دفاعها عن حقوق الإنسان، التي كانت تنتهك باستمرار، دون إغفال أهمية توظيف الخطاب الحقوقي من أجل التموقع في الحقل السياسي المغربي.

وتبقى مرحلة التسعينات حقبة مهمة، حيث شهد النظام المغربي محاولات من أجل الانفتاح السياسي على المعارضة وتحقيق التوافق السياسي حول الدستور والمشاركة السياسية، ولم يوفق في ذلك، واستمر النقاش وتوجت المشاورات في سنة ١٩٩٦ مع اعتماد حكومة التناوب التوافقي وتعيين وزير أول من قيادات المعارضة.

تناول البحث تعريف للمشاركة السياسية ، واستعراض لواقع المنافسة السياسية في المغرب من خلال قدسية السلطة الملكية و وحدتها ، وكيفية التعامل مع الاستشارات الاستفتائية التي حدثت في المغرب ، مع عرض لتجربة الاستفتاء من عام ١٩٦٢ ولغاية الاستفتاء على دستور عام ١٩٩٦ ، وطرح اهم النتائج التي تم التوصل اليها .

المشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية مبدئيا الترجمة الضرورية لوجود الاحزاب السياسية ، اذ لا معنى لتعددية حزبية دون تنافس سياسي في المجال الانتخابي الذي يجسد الوجود الديمقراطي في أي نظام سياسي.

غير ان السؤال الذي يطرح نفسه في ظل النظام السياسي المغربي ، هو مدى وجود مبدأ المشاركة ، ومن خلاله الحديث عن (تنافس مفتوح) بين السياسيين خاصة وان المؤسسة الملكية (أي الملك) تقرر بهذا المبدأ وتجعله في خطابها احد ثوابت سياستها الحزبية.(١)

منافسة خارج السلطة السياسية

تكمن الاشكالية السياسية المركزية في المغرب منذ الحصول على الاستقلال في العام ١٩٥٦ في التوفيق بين واقع الملكية الحاكمة وتحقيق الديمقراطية ، اذ ان التلازم بينهما يكتسي بعدا تنازعيا ، وظل بالنتيجة السمة المهيمنة على المشهد السياسي في المغرب حتى بعد تعيين ما سمي ب (حكومة التناوب) العام ١٩٨٨ من اجل التصالح مع المكونات الاساسية في المعارضة الحزبية المغربية.(٢)

وانطلاقا من مكانة المؤسسة الملكية تتجلى المنافسة السياسية في مجالات عدة يمكن اختصارها في ثلاثة نقاط وهي:(٣)

- ١- قدسية السلطة الملكية في النظام السياسي المغربي .
- ٢- مبدأ فصل السلطات او وحدة سلطة المؤسسة الملكية.
- ٣- التعامل مع الاستشارات الاستفتائية.

اولا: قدسية السلطة الملكية في النظام السياسي المغربي

عند الوقوف على جوهر السلطة السياسية في المغرب يبدو ان المؤسسة الملكية جعلت نفسها فوق المنافسة السياسية ، مع كونها محور كل العمليات السياسية ، فالملكية تؤكد طابعها القدسي ، باعتبارها مؤسسة المؤسسات ، مما يؤهلها الى ان تكون اكبر من ان تخضع لقواعد التنافس السياسي . وتجد قدسية الملكية سندها الشرعي في الانتماء لآل البيت الذي يشكل احدي دعائم التثبيت للدولة العلوية في المغرب.(٤)

وقدسية السلطة في المغرب مجسدة في المؤسسة الملكية ، وفي (قدسية الظهير الشريف)(٥) ، وعدم مناقشة مضمون الخطاب الملكي الموجه الى الامة والبرلمان ، بناء على المادة ٢٨ من الدستور المغربي لعام ١٩٩٦ الذي نص بالخصوص على " الملك ان يخاطب الامة والبرلمان ولا يمكن ان يكون مضمونه موضوع أي نقاش" . وتصبح (امانة المؤمنين) مظها مركزيا لطبيعة السلطة السياسية الذي يؤثر في المجالين الديني والسياسي ، على اعتبار انه يضبط المجال السياسي بدل الاطار العام للفعل الحزبي وصولا الى قواعد اللعبة السياسية. ان لجوء (الملك الدستوري) الى السلطة الدينية يلتقي مع رغبة في جعل السلطة مغلقة ايدولوجيا وسياسيا ، فضلا عن كونها مركز انطلاق وانتهاء الحياة السياسية.(٦)

فالسلطة السياسية من خلال الدفع بطابعها القدسي تنتج نوعا من الازعان والطاعة ، ويستحيل معها العمل السياسي الى ممارسة محكومة بمنطق تفويض السلطة مما يحولها الى منافسة خارج السلطة وادراجها في اطار صراع خارج السلطة التي تظل حkra على المؤسسة الملكية .

ثانيا: مبدأ فصل السلطات او وحدة سلطة المؤسسة الملكية

ان التصور (الابوي) للسلطة السياسية في المغرب يجعلها خارج دائرة المنافسة السياسية . فيقول الملك الحسن الثاني " انه فوق الجميع واب الجميع وراعي الجميع " ، ويعني هذا ان مبدأ فصل السلطات الذي يعد جوهر النظام الديمقراطي و اساس دولة المؤسسات لاغيا على مستوى السلطة الملكية.

وتحرص الملكية او الملك في هذا المنحى على ابراز ان مبدأ فصل السلطات ينطبق على المستوى الادنى ، أي دون السلطة السياسية ، اذ ينسحب على الحكومة والبرلمان ومن خلالهما او عبرهما الاحزاب السياسية التي تصبح بذلك في وضعية (واجهة ديمقراطية لسلطة مطلقة).^(٧)

ولعل هذا ما يفسر بجعل الملك دستوريا يترأس مجلس الوزراء ، بمعنى انه يبقى الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية.

وعلى هذا الاساس يمكن الذهاب مع الرأي القائل ، بان القاعدة الاساسية لكل عملية سياسية في المغرب هي استمرارية السلطة الملكية ، التي لا يمكن لاحد ان يشكك فيها كي يجد نفسه خارج القانون ، ذلك ان الملك يظل خارج المنافسة السياسية لانه (سيد اللعبة).^(٨)

ويمكن القول ان المؤسسة الملكية قد حصنت نفسها قانونيا ودستوريا حتى تكون قادرة على مواجهة الحركات السياسية الاحتجاجية ، والتي قد تتعارض في مضمونها او في الصيغ التي تعتمد عليها مع مصالح المؤسسة الملكية او امكانية ظهور ما قد يهددها دستوريا وسياسيا ، وامام ذلك يتحول مبدأ فصل السلطات على مستوى المؤسسة الملكية الى واقع وحدة السلطة.

ثالثا: الاستشارات الاستفتائية

تطرح الاستشارات الاستفتائية كمجال لفهم اسس المشاركة السياسية في المغرب ، باعتبار وجود المؤسسة الملكية كطرف مباشر . اذ انها هي التي تقترح مضمون المشروع الذي يتعين اجراء الاستفتاء بشأنه. كما ان هذه الاستفتاءات تجسد من حيث انعكاساتها المؤسساتية جوهر التوازنات السياسية التي لا تقبل الخلل في ظل ثوابت النظام السياسي المغربي . ويعكس تعامل النظام الملكي مع هذه الاستفتاءات نظرتها الاستراتيجية للسلطة السياسية اولا ، ولمضمون التوازنات السياسية الخاصة بالنظام ثانيا . ذلك ان مقارنة النتائج الرسمية لمختلف الاستفتاءات الدستورية التي شهدتها المغرب تجعل الاستفتاءات تركية لمقترحه اولا واخيرا.^(٩)

ويلاحظ ان هذه المساندة لا ترتبط من حيث نتائجها الرسمية بمضمون مواقف المعارضة ، بل وحتى بالسياق العام الذي تتم خلاله . وهو ما يمكن تبنيه من خلال ايضاح اهم الاستحقاقات الاستثنائية ومواقف المعارضة ازاءها، وتعامل الملكية السياسية مع نتائجها.

١- استفتاء عام ١٩٦٢

اعتمد اسلوب الاستفتاء الدستوري في اصدار دستور عام ١٩٦٢ - وهو الذي اعتمد عليه في اصدار الدساتير المغربية اللاحقة- لان الغاية من الاستفتاء الدستوري هو التصديق على النص الموضوع من قبل الملك الخاص بالشرعية من جهة ، وتأكيد الاعتراف بالسلطة التأسيسية للدستور من جهة اخرى، وذلك لان الاستفتاء الدستوري طريقة تعتمد في كثير من الدول الديمقراطية ، تأكيدياً لنهاجها الديمقراطي الذي يعد الاستفتاء صورة من صور ممارسة السلطة من قبل الشعب بطريقة مباشرة .^(١٠)

نص دستور عام ١٩٦٢ على ان الدين الرسمي في البلاد هو الدين الاسلامي ، واكد على وحدة المغرب العربي والوحدة الافريقية ، وعلى الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية ، ولاول مرة نص الدستور المغربي على السيادة للامة ، السيادة التي كانت تتشخص في الملك عبر قرون، ودور الاحزاب السياسية ومنع الحزب الواحد ، ونص على الحقوق السياسية للمرأة والرجل ، وحرية التعبير ، وحرية التجول ، وحرية المراسلات ، وحرمة البيوت، والحق في التعليم والعمل والاضراب للطبقة العاملة . ورغم اهمية هذا الدستور كونه اول دستور وضع بعد خروج الاحتلال الفرنسي من المغرب ، وكونه جاء ليدخل المغرب العهد الدستوري ، الا انه ظل من حيث مضمون مقتضياته محل خلاف . وهو ما انعكس على مواقف الاحزاب تجاهه ، اذ في ذلك الوقت دعت جميع الاحزاب المشاركة في الحكومة الى مساندة وفي مقدمتها حزب الاستقلال.^(١١)

في الوقت نفسه نادى بعض قوى المعارضة بمقاطعة الاستفتاء لاسباب تتعلق باجراءات اصدار الدستور، واخرى تتعلق بالسلطات الواسعة الممنوحة

للملك ، وقد جسد هذه المقاطعة من قوى المعارضة (حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الدستور الديمقراطي) . ومع ذلك كانت نتيجة الاستفتاء على دستور عام ١٩٦٢ والتي اعلنتها وزارة الداخلية هي ان ٩٧،٨٦% وافقوا على الدستور ، في حين امتنع عن المشاركة ١١٣،١١٩ ألف من مجموع الناخبين المسجلين والبالغ عددهم ٤٦٥٤٩٥٣ شخص.^(١٢)

هذه النتيجة التي اعتبرتها الملكية تجسيدا للتعلق بها كنظام للدولة ، وبرهاننا على ايمان الشعب بان الملكية هي ضمان مستقبله ، كما كانت كذلك في ماضيه.

- مع ذلك تعرضت التجربة البرلمانية الاولى التي تشكلت على وفق دستور عام ١٩٦٢ الى الفشل لاسباب عدة ابرزها:^(١٣)
- ١- قدمت المعارضة ملتمس الرقابة الذي طالب بطرح الثقة بالحكومة ، هذا الملتمس عكس قوة المعارضة واعطى انطبعا على ضعف الاغلبية والحكومة في ان واحد وان لم تحصل الموافقة عليه.
 - ٢- الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي عبرت عن خطورتها تظاهرات في الدار البيضاء.
 - ٣- فشل الحوار بين المؤسسة الملكية والاحزاب السياسية في التواصل الى تشكيل حكومة جديدة .
 - ٤- صعوبة التوفيق بين تصور المؤسسة الملكية للبرلمان بانه مؤسسة سياسية ضمن مؤسسات النظام الملكي .
 - ٥- فشل البرلمان في تقريب وجهات النظر بين قوى المعارضة والنظام ، وخشية الاخير من ان يتحول البرلمان في مرحلة لاحقة الى معارضة فعالة ومؤثرة.

وامام هذه التصورات وتناقض المطالب مع التصور الملكي ، اعلن الملك الحسن الثاني في خطاب رسمي في عام ١٩٦٥ حالة الاستثناء والتي بموجبها تم إيقاف عمل البرلمان استنادا الى المادة ٣٥ من دستور عام ١٩٦٢.^(١٤)

٢- استفتاء تموز عام ١٩٧٠

جاء مشروع دستور تموز ١٩٧٠ كقطيعة شكلية ل (حالة الاستثناء) ، غير ان مقتضياته كانت - حسب المعارضة الممثلة اساسا في حزبي الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية - تراجعاً عن دستور ١٩٦٢ نفسه.

وقد شكل الاعلان عن الدستور الجديد مفاجأة للاحزاب السياسية ، مما دفع بعضها الى العمل على توحيد برامجها لمواجهة الظرف الجديد ، اذ قام كلا الحزبين في عام ١٩٧٠ بالتوقيع على ميثاق يتأسس بمقتضاه تنظيم جديد سمي (الكتلة الوطنية) الذي صوت ب (لا) ضد الدستور الجديد.^(١٥)

ادخل دستور ١٩٧٠ تغييراً في البرلمان ، فبعد ان كان يتكون من مجلسين اصبح مجلس واحد وسمي بمجلس النواب ، ويتم انتخاب اعضاءه الذين حدد القانون عددهم ب (٢٤٠) نائبا على اساس ادماج شكلين من الاقتراع : الاقتراع المباشر بالنسبة لثلث اعضاءه الذين حدد عددهم ب (٩٠) نائبا ينتخبون على اساس الاقتراع الاسمي ذي الدورة الواحدة ، والاقتراع غير المباشر بالنسبة للثلثين الذين تم تحديد عددهم ب (١٥٠) نائبا ومدة النيابة هي ست سنوات.^(١٦)

وما ان تم الاعلان عن موعد اجراء الاستفتاء اعلنت الاحزاب السياسية مقاطعتها للانتخابات التشريعية لاسباب منها:^(١٧)

١- ان الدستور يشكل تراجعاً عن المكتسبات الدستورية التي حققها دستور ١٩٦٢.

٢- انه عهد بجميع السلطات الى الملك على حساب الحكومة والبرلمان معا ، وهو بذلك يجعل النظام يخرج عن اصول نظام البرلمان ، ويتجه الى النظام الرئاسي.

٣- اعتماد الاستفتاء الشعبي على اللوائح الانتخابية التي وضعت قبل سبعة اعوام ، ويعني ذلك حرمان مئات الآلاف من الشباب من حقهم في التصويت.

- ٤- ان البرلمان اصبح يتكون من مجلس واحد وهو مجلس النواب وينتخب اعضاءه على اساس الدمج بين طريقتين من الاقتراع :
- الاقتراع المباشر بالنسبة لثلث اعضاءه وهو تمثيل ضعفين مقابل انتخاب الثلثين بالاقتراع.
- الاقتراع غير المباشر الذي يعتمد على المجالس الجماعية ، والغرف المهنية ، وهي هيئات مطعون في انتخابها ، لأنها انتخبت في ظل حالة الاستثناء وقبل صدور الدستور ، مما يجعل مجلس النواب امتدادا لانتخابات مزيفة.
- ٥- ان ما جاء في النقطة (٤) عدته الكتلة الوطنية طعنا في الديمقراطية ووسيلة لتهميش دور الاحزاب السياسية ، واعلانا بنهاية الحياة الحزبية في المغرب.

ورغم ان الظروف السياسية العامة اتسمت بنوع من القطيعة بين القصر واحزاب المعارضة في سياق انعكاسات حالة الاستثناء ، اتت النتائج لتؤكد ان المشاركة السياسية لا تجد صداها على مستوى السلطة السياسية ، اذ كان المؤيدون حوالي ٩٨,٧% ، فيما لم يتجاوز المعارضون ٠,٤% ، وقد اثارت نسبة المؤيدين سجالا واسعا على اعتبار انها تلغي مفهوم المعارضة ، وتجعل الاحزاب السياسية غير ذات اهمية ، وهو ما حاول الملك الراحل الحسن الثاني الرد عليه ، انطلاقا من علاقة القصر بالشعب قائلا "سواء قال الشعب ذلك بنسبة ٥١% او ٩٨% فان النتيجة القانونية ستكون هي نفسها اما على صعيد الواقع المغربي ، فان نسبة ٩٨% حجة ... بان علي ان اسير في الطريق الذي رسمته وهو طريق السهر على مصالح الجماعات والافراد". (١٨)

٣- استفتاء اذار عام ١٩٧٢

عقد مجلس النواب جلسته الاولى في التاسع من شهر تشرين الاول عام ١٩٧٠ دون حضور المعارضة ، التي شنت حملة ضد المجلس والحكومة ، واسهم في تصعيد الموقف تظاهرات الفلاحين احتجاجا على منح السلطة الملكية جزء من الاراضي الى عناصر الاقطاع ، في محاولة لاستمالتهم الى

جانبيها، فضلا عن المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد الحكم ومحاولة اغتيال الملك الحسن الثاني عام ١٩٧١ ، دفع الملك الى تجميد نشاط مجلس النواب، واييقاف العمل بالدستور ، ووضع المغرب تحت حالة الاستثناء دون الاعلان الرسمي عنها.^(١٩)

ونتيجة لذلك اجري الملك حوارا مع المعارضة المتمثلة بالكتلة الوطنية لبحث اسباب الازمة ووضع برنامج عمل وطني جديد . لذلك بادرت الملكية الى اقتراح مشروع جديد في ايار ١٩٧٢ ، واعتبره الملك الحسن الثاني يشكل " صرحا جديدا .. وينم عن روح الطموح واردة الوثبة الى الامام " ، وهو الرأي الذي لم تجاره الكتلة الوطنية التي دعت الى عدم المشاركة ، خاصة وان مشروع الدستور جاء ضد اقتراحاتها التي دخلت في مفاوضات مع الملكية بشأنها منذ عام ١٩٧١ . هذا الدستور الذي كرس تصدي الملك للنظام الدستوري ، فضلا عن تمسكه بالسلطة العليا بوصفه (امير المؤمنين) ، وكونه (الممثل الاسمي للامة) وهذا ما يجعل مستوى تمثيل النواب في مرتبة ادنى من الملك .^(٢٠)

كما احتفظ بمجلس النواب ، الا ان نسب التمثيل فيه قد تغيرت ، فقد نصت المادة ٤٥ من دستور عام ١٩٧٢ انتخاب ثلثي اعضاء المجلس بالاقتراع العام المباشر والثلث الباقي بالاقتراع غير المباشر من لدن جماعة ناخبة من اعضاء المجالس المحلية والغرف المهنية لمدة اربع سنوات ، وتم توسيع مهام المجلس في التشريع والتصويت على القوانين .وافتقد الدستور التنصيب على تنصيب البرلمان الذي قرره دستور ١٩٦٢ في مدة اقصاها عشرة اشهر. بعد اقرار الدستور ، بادر الملك الى فتح حوار مع الكتلة الوطنية بهدف اشراكها في ادارة شؤون البلاد ، وتنظيم انتخابات لدعم مؤسسات الدستور ، وكان من نتائج الحوار رفض الكتلة المشاركة ، وعليه اعلن الملك تأجيل الانتخابات الى اجل غير محدد. وبقي الدستور الثالث مجمدا بحيث لم ينتخب مجلس النواب ، ولم تنشأ عنه حكومة طيلة خمس سنوات .الا ان قضية الصحراء المغربية عملت على تهيئة جو للانفتاح السياسي .^(٢١)

الامر الذي اسهم في اعلان الملك في الثامن من شهر تموز عام ١٩٧٦ عن ضرورة اجراء الانتخابات المحلية والتشريعية بهدف قيام المؤسسات التمثيلية بدورها في تعزيز البناء. اذ اصبحت مقتنعة بالحوار السياسي للمشاركة في الحكم في اطار المشروعية الديمقراطية ، مع اعترافها بالشرعية الدينية والتاريخية والسياسية للملكية. وبذلك اقتصر دورها في معارضة الاختيارات المطروحة بدلا من معارضة النظام السياسي . ولم تخرج النتائج الرسمية عن النسق شبه الاجماعي ، اذ يبلغ عدد المؤيدين ٩٨% بنسبة مشاركة ناهزت ٩٢% ، مما يدل على تجاوز المعارضة الحزبية ، ومن خلاله بلورة حدود المشاركة السياسية كما ترتئها الحكومة. (٢٢)

٤- استفتاء ايار عام ١٩٨٠

في الرابع عشر من شهر تشرين الاول عقد مجلس النواب جلسته الاولى ، والتي كانت تقتصر فقط التصويت على المخططات الاقتصادية وعلى القوانين المالية ، كما تميزت هذه الفترة بغياب اكثر اعضاءه ، مما يدل على تهميش دور المؤسسة البرلمانية ، وكشف عن الخلل الكبير في طريقة اختيار النواب التي تعود في جانب منها الى التدخل الحكومي المستمر في الانتخابات. (٢٣)

مما دفع بالمؤسسة الملكية في عام ١٩٨٠ الى اجراء استفتاءان دستوريان ، الاول في الثالث والعشرين من ايار من اجل المادة ٢١ من دستور ١٩٧٢ بخصوص سن رشد الملك ، واعادة تشكيل مجلس الوصاية ، اما الثاني الذي نظم في الثلاثين من ايار فكان حول جعل مدة انتداب مجلس النواب في ست سنوات بدل اربع سنوات ، واذا كان التبرير الذي ساقته الملكية للتعديل اندرج في اطار استمرارية المؤسسة ، وهو ما لم يعارضه الاحزاب التقدم والاشتراكية ، حول منح الاختصاصات الواسعة لمجلس الوصاية ، فان الاستفتاء الثاني خلف احتجاجا شديدا من قبل المعارضة الممثلة في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية خاصة ، وان هذا التعديل يتجه الى تثبيت التوازنات القائمة ، ويحد من المشاركة السياسية. (٢٤)

ولكن نتيجة التصدع الذي اصاب التجربة البرلمانية ، وتصاعد حدة الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها المغرب ، وخشية تطور الاوضاع الداخلية بما يتعارض والتوجهات الملكية ، اعلن الملك الحسن الثاني في الثامن من تموز عام ١٩٨٣ تأجيل الانتخابات. ولتفادي الفراغ التشريعي الدستوري الناجم عن غياب البرلمان ، تم اللجوء الى المادة ١٩ من الدستور الذي يحول الملك باعتباره (اميرا للمؤمنين) صلاحيات واسعة تؤدي الى تركيز السلطات كافة في يده. وفي ظل هذه التطورات قام الملك بإنعاش الحياة البرلمانية ، بإعلانه عن اجراء انتخابات تشريعية في الرابع عشر من ايلول عام ١٩٨٤ . جرت الانتخابات المباشرة بالمنتمين للأحزاب السياسية ومنع المستقلين من المشاركة فيها ، والملاحظ ان نسبة عدم المشاركة في الانتخابات عالية جدا ، وتشير البيانات الى ان عدد الذين شاركوا في الادلاء بأصواتهم (٤٩٩٩٦٩٤) مليون ناخب من اصل (٧٤١٤٨٤٦) مليون ناخب. (٢٥)

تدل نسبة عدم المشاركة الكبيرة الى خيبة امل قسم كبير من الشعب من جدوى الانتخابات ، فضلا عن تهميش دور البرلمان ، وعرقلة دوره في الحياة السياسية .

واجه البرلمان منذ ايامه الاولى صعوبات منها، انشغاله في اعادة هيكلة الاقتصاد المغربي الذي انعكس على الواقع الاجتماعي ، من خلال تجميد الاجور ، وتقليص فرص العمل ، وارتفاع الاسعار ، وانخفاض الاستثمارات. وتعد هذه الولاية البرلمانية الرابعة من اطول الولايات التي عرفها الدستور المغربي ، حيث تم تمديدها الى سنتين اضافيتين بناء على دعوة الملك الحسن الثاني عام ١٩٨٩ ، وذلك لإعطاء وقت لمنظمة الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء المغربية. (٢٦)

من جهة اخرى لم ينحصر التنسيق بين احزاب المعارضة في البرلمان فقط ، بل انتقل الى مجالات اخرى كالمجال السياسي والاجتماعي ، مما دفع المعارضة الى توسيع مجال تحالفهما لتفرض مطالبها الاصلاحية في الساحة

المغربية . وبالفعل تم تأسيس تحالف في العام ١٩٩٢ ، ضم احزاب معارضة اطلق عليها اسم (الكتلة الديمقراطية) وهي حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي والاتحاد الوطني للقوات الشعبية .^(٢٧)

ان فكرة الاصلاح السياسي والدستوري اخذت طريقها في الاستجابة الملكية للحوار مع الكتلة الديمقراطية ، وبالفعل انتهى الحوار مع احزاب المعارضة بإعلان مشروع دستور ١٩٩٢ .

٥- استفتاء ايلول عام ١٩٩٢

بعد تمديد الولاية البرلمانية الرابعة ١٩٨٤-١٩٩٠ لسنتين اخرتين اثر استفتاء شعبي في بداية عام ١٩٨٩ الذي ساندته المعارضة ، عرض على الاستفتاء مشروع دستور جديد في الرابع من ايلول عام ١٩٩٢ ، واختلفت احزاب المعارضة الممثلة في البرلمان ، التي انتظمت منذ ايار ١٩٩٢ في اطار الكتلة الديمقراطية مع الملكية حول :

رغم ان الدستور جاء ببعض النقاط الايجابية ، الا انها لا ترقى الى ما كانت تطمح اليه في تحديد مدة ولاية مجلس النواب ، وتعيين لجان المراقبة ، وتحديد دور الحكومة في ادارة السياسة العامة للمغرب ، وعدم التنصيص على مجالس مهمة مثل المجلس الاعلى للتعليم والمجلس الاعلى للأمن والدفاع والتربية والاعلام ، وعليه كان قرار الكتلة الديمقراطية بعدم المشاركة في الاستفتاء . ولم تخرج النتيجة المعلنة عن النسق شبه الاجماعي ، حيث مثل المؤيدين نسبة ٩٩،٩٦% ، كما كان المشاركون في حدود ٩٧،٤٠% ، وفسرت الملكية هذه النتائج انطلاقا من منظورها العام للاستشارات الاستفتاءية على انها تزكية للملكية.^(٢٨)

٦- استفتاء ايلول ١٩٩٥-١٩٩٦

اجرى الملك تعديلا على الاستفتاء في الخامس عشر من ايلول عام ١٩٩٥ دستوريا اقترح فيه جعل المصادقة على الميزانية العامة في نهاية شهر حزيران بدل نهاية شهر كانون الثاني ، لتسهيل توقعات الميزانية بسبب

ارتباط الاقتصاد المغربي بسقوط الامطار. وقد اعتبر هذا التعديل تدبيراً اجرائياً، اذ نال دعم احزاب المعارضة الممثلة في البرلمان باستثناء منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ، وحصل رسمياً على تأييد ٩٠،٦٠% من المصوتين ، فيما سجلت نسبة امتناع مرتفعة مقارنة بالاستفتاءات السابقة ب ٢٩،٧٧% ، اما استفتاء الثالث عشر من ايلول عام ١٩٩٦ كان حول مراجعة الدستور ونال مساندة ٩٩،٥٦% من الناخبين ، بينما استقرت نسبة الامتناع في حدود ١٧% ، وقد كان التعديل الذي اجري عليه بالنسبة للبرلمان : احالة القوانين لمجلس النواب لمطابقتها مع الدستور ، ولا تقبل قرارات المجلس أي طرق الطعن ، وتلزم كل السلطات وجميع الجهات الادارية والقضائية، وتشكيل المجلس الاعلى للتعليم والمجلس الاعلى لانعاش التخطيط ، ونص على ان مهمة رئيس مجلس النواب واعضائه غير قابلة للتجديد ، لكي يكون العضو نزيهاً ، لأنه في الدساتير السابقة كان يحق للعضو ان يجدد عضويته وهذا قوى من صلاحيات المجلس. (٢٩)

وفي الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٢ شهدت عددا قياسي في لوائح المرشحين التي بلغت ١٨٧٠ الائحة مقابل ١٧٩٣ لائحة و ٦٦٩١ مرشحا مقابل ٦٥٩٣ مرشح، واشترط القانون الانتخابي الا يقل عمر المرشح للانتخابات التشريعية في المغرب عن ٢٣ عاما. ولأول مرة في تاريخ المغرب الانتخابي سمح ل ٥٢ مراقبا اجنبيا لمراقبة الانتخابات ، وتولى المعهد الامريكي الوطني الديمقراطي - وهي منظمة غير حكومية ترأسها وزيرة الخارجية الامريكية السابقة مادلين اولبرايت - المساعدة على عمل فريق المراقبين. وكانت نتائج الانتخابات حصول حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية على ٥٠ مقعدا ، تبعه حزب الاستقلال ب ٤٨ مقعدا ، ثم حزب العدالة والتنمية ب ٤٢ مقعدا ، واحرز هذا الاخير تقدما واضحا في هذه الانتخابات. (٣٠)

وقد عرفت هذه الفترة اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تتمثل في ديوان المظالم وهيئة الانصاف والمصالحة ، وقانون الاحزاب الذي صادقت

عليه الحكومة ، ومراقبة مالية الاحزاب من طرف المجلس الاعلى للحسابات وليس وزير العدل او الداخلية ، وكذلك تكفل القضاء بتوقيف ومنع الاحزاب من انشطتها. (٣١)

من جهة اخرى تزعم الملك المغربي الحسن الثاني اصلاحات تدريجية ، لكنه احتفظ بقبضة شديدة على السلطة يمكن له تعيين أي شخص رئيسا للوزراء أيا كانت نتائج الانتخابات على ان يكون اختياره تشكيل حكومة ائتلافية تتألف من وزراء من عدة احزاب. (٣٢)

الخاتمة

انطلاقاً من نتائج الاستفتاءات التي جرت على الدساتير في المغرب منذ عام ١٩٦٢ ولغاية عام ٢٠٠٢ ، نجد ان المشاركة السياسية تصبح على المستوى الاستفتائي بعيدة عن محيط المعارضة الحزبية ، لانها في اساسها تكريس لدور المؤسسة الملكية سياسياً ودستوريا ، ولا ترتباطها اصلاً برهانات السلطة السياسية .

كما ان احزاب المعارضة لا تجد نفسها طرفاً مباشراً في مراقبة النتائج او ظروف سير العملية الاستفتائية ، لعدم ايجاد الوسائل لتحقيق ذلك اولا ، ولتنافي ذلك مع المحيط السياسي العام المهيمن ثانياً .

غير ان محدودية المشاركة السياسية لا تتجلى فقط من طبيعة السلطة السياسية ، بل تجدها ترتكز على التوازنات السياسية للنظام التي تؤثر على مضمون المنافسة السياسية ، وتجعلها خاضعة لمنطق لا يتماشى مع المنظومة الديمقراطية .

خرج البحث بعدة نتائج منها :

- تنتج السلطة السياسية من خلال الدفع بطابعها نوعاً من الأذعان والطاعة ، ويستحيل معها العمل السياسي الى ممارسة محكومة بمنطق تفويض السلطة مما يحولها الى منافسة خارج السلطة وادراجها في اطار صراع خارج السلطة التي تظل حكراً على المؤسسة الملكية .
- ان فكرة الاصلاح السياسي والدستوري اخذت طريقها في الاستجابة الملكية للحوار مع الاحزاب المعارضة.
- ان المؤسسة الملكية قد حصنت نفسها قانونياً ودستورياً حتى تكون قادرة على مواجهة الحركات السياسية الاحتجاجية ، والتي قد تتعارض في مضمونها او في الصيغ التي تعتمدها مع مصالح المؤسسة الملكية او امكانية ظهور ما قد يهددها دستورياً وسياسياً ، وامام ذلك يتحول مبدأ فصل السلطات على مستوى المؤسسة الملكية الى واقع وحدة السلطة.

المواش

- ١- عبد العلي حامي الدين ، الدستور المغربي ورهان موازين القوى ، الرباط ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥ .
- ٢- ان فترة حكومة الانتداب ١٩٩٨-٢٠٠٢ فترة تصالح مع المكونات الاساسية في المعارضة الحزبية المغربية ، خاصة حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من اجل بلورة توازن جديد قام على اساس تعيين اول وزير من صفوف المعارضة وهو الامين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وهو عبد الرحمن اليوسفي .
- ينظر : امحمد المالكي ، الديمقراطية التوافقية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٣٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٤-٨٥ .
- ٣- ادريس ولد القابلة ، ملك المغرب والتاريخ وجها لوجه ، الرباط ، ٢٠٠٥ ، ص ٢-٣
- ٤- محمد عايد الجابري ، المغرب الى اين ؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٣٩ ، السنة ٢١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ١٥
- ٥- يقصد بالظهير هو القرار الملكي .
- ٦- ضريف محمد ، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب ، الدار البيضاء ، ١٩٨٨ ، ص ١١٤ .
- ٧- عبد العلي حامي الدين ، المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
- ٨- ادريس ولد القابلة ، المصدر نفسه ، ص ٤ .
- ٩- ادريس المراكشي ، التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية ، الرباط ، ١٩٩٠ ، ص ٦٦ .
- ١٠- جهاد عبد الملك عودة ، الانتخابات المغربية وظاهرة المستقلين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٩ ، السنة ١٣ ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١١٢ .
- ١١- الملك الحسن الثاني ، انبعاث امة ، ج ٨ ، المطبعة التعاونية ، الرباط ، ١٩٦٢ .
- ١٢- عباس الفاسي ، الاصلاحات الدستورية ، جريدة العلم ، ٢٠٠٦ ، ص ٤ .
- ١٣- جون واتريوري ، الملكية والنخبة السياسية ، ترجمة ماجد نعمة ، دار الوحدة بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٢٣ .
- ١٤- المصدر نفسه .

- ١٥- عباس الفاسي ، المصدر السابق.
- ١٦- رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ، الرباط ، ١٩٨٧ ، ص ٥١ .
- ١٧- ابو بكر التازي، الديمقراطية في المغرب ، ط ٣ ، المغرب ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٩ .
- ١٨- محمد ضريف ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .
- ١٩- نبيه الاصفهاني ، ازمة نظام الحكم في المغرب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٠ ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٦٤ .
- ٢٠- عبد الاله بلقزيز، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٩٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص ٩٤ .
- ٢١- المصدر نفسه.
- ٢٢- احمد السهيلي ، شكل الديمقراطية والاتجاهات في المغرب، الدار البيضاء ، ١٩٨٢ ، ص ٤٣ .
- ٢٣- ديل ايكلمان ، الادراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية ، مصر والمغرب وعمان، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٩٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٨ .
- ٢٤- عبد الاله بلقزيز ، المصدر نفسه، ص ٩٥ .
- ٢٥- ديل ايكلمان، المصدر نفسه، ص ٥٤ .
- ٢٦- رقية المصدق، المصدر نفسه، ص ٥٤ .
- ٢٧- ادريس ولد القابلة، المصدر نفسه.
- ٢٨- عبد الاله بلقزيز ، المصدر نفسه ، ص ٩٨ .
- ٢٩- عباس الفاسي ، المصدر نفسه.
- ٣٠- جريدة الزمان الدولية، العدد ٢٧٩٦ ، ٢٠٠٧/١٩١١٣ .
- ٣١- جريدة العلم ، المصدر نفسه.
- ٣٢- وندي كريستيا ناسن، ترجمة هبة الحسيني ، الاسلاميون في المغرب فرص التقدم وقيوده ، مقال نشر في دورية ليموند دبلوماتك الفرنسية ، ٢٠٠٧ .

المصادر

- عبد العلي حامي الدين ، الدستور المغربي ورهان موازين القوى ، الرباط ، ٢٠٠٥
- امحمد المالكي ، الديمقراطية التوافقية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٣٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
- ادريس ولد القابلة ، ملك المغرب والتاريخ وجها لوجه ، الرباط ، ٢٠٠٥
- محمد عايد الجابري ، المغرب الى اين ؟ مستقبل التجربة الديمقراطية في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٣٩ ، السنة ٢١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦
- ضريف محمد ، تاريخ الفكر السياسي بالمغرب ، الدار البيضاء ، ١٩٨٨
- ادريس المراكشي ، التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية ، الرباط ، ١٩٩٠
- جهاد عبد الملك عودة ، الانتخابات المغربية وظاهرة المستقلين ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٩ ، السنة ١٣ ، القاهرة ١٩٧٧
- الملك الحسن الثاني ، انبعاث امة ، ج٨ ، المطبعة التعاونية ، الرباط ، ١٩٦٢
- عباس الفاسي ، الاصلاحات الدستورية ، جريدة العلم ، ٢٠٠٦
- جون واتربوري ، الملكية والنخبة السياسية ، ترجمة ماجد نعمة ، دار الوحدة بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٢٣ .
- رقية المصدق ، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ، الرباط ، ١٩٨٧
- ابو بكر التازي ، الديمقراطية في المغرب ، ط ٣ ، المغرب ، ١٩٧٧
- نبيه الاصفهاني ، ازمة نظام الحكم في المغرب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٠ ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- عبد الاله بلقزيز ، استراتيجية النضال الديمقراطي في المغرب ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٩٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥
- احمد السهيلي ، شكل الديمقراطية والاتجاهات في المغرب ، الدار البيضاء ، ١٩٨٢ .
- ديل ايكلمان ، الادراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية ، مصر والمغرب وعمان ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٩٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- جريدة الزمان الدولية ، العدد ٢٧٩٦ ، ٢٠٠٧/١٩١١٣
- وندي كريستيا ناسن ، ترجمة هبة الحسيني ، الاسلاميون في المغرب فرص التقدم وقيوده ، مقال نشر في دورية ليموند دبلوماتك الفرنسية ، ٢٠٠٧ .